محضر الجلسة 317

التاريخ : الاثنين 10 ذي القعدة 1423 (2003/01/13)
الرئاسة : السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت : ساعة 35 دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة و35 د بعد الزوال .
جدول الأعمال:

1 - مشروع قانون رقم 02.47 يقضي بتغيير القانون رقم 71.013 الصادر في 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية .

2 - مشروع قانون رقم 02.47 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 92.74.1 بتاريخ 3 شعبان 1395 الموافق 12 غشت 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية .

3 - مقترح قانون يتعلق بالولوجيات لفائدة الأشخاص المعاقين .

4 - مقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة .

5 - مقترح قانون يتعلق بمكافحة تلوث الهواء .

6 - مقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصالة والسلام على سيد المرسلين.

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة، إخواني المستشارين المحترمين، أعلن عن افتتاح الجلسة .

يخصص المجلس جلسة هذا اليوم للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية :

- مشروع قانون رقم 02.47 يقضي بتغيير القانون رقم 71.013 الصادر في 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية .
- مشروع قانون رقم 02.47 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 92.74.1 بتاريخ 3 شعبان 1395 الموافق 12 غشت 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية .
- مقترح قانون يتعلق بالولوجيات .
- مقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة .
- مقترح قانون يتعلق بمكافحة تلوث الهواء .
- مقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 02.47 يقضي بتغيير القانون رقم 71.013 الصادر في 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية، وكذا مشروع قانون رقم 02.47 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 92.74.1 بتاريخ 3 شعبان 1395 الموافق 12 غشت 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية .

الكلمة للحكومة لتقديم المشروعين معا، السيد وزير المالية لكم الكلمة

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسيد الوزير،

نستعد جدا السيد الرئيس بأن أقدم على أنظار مجلسكم الموقر وكما تفضلتم مشروعي قانون لأنهم لهم نفس الموضوع القاضي بتغيير مقتضيات القانون الأول المتعلق بنظام المعاشات والتعاقد للعسكريين وكذلك ظهير شريف اللي كذلك بمثابة قانون وهو متعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة في نظام الرواتب العسكرية وهنا إن سمحتم لابد بأن أذكر بأن نظام المعاشات المخولة إلى أفراد القوات المسلحة الملكية قد أحدث بموجب قانون صدر في اخر 1971 وأصبح يسري كذلك، يطبق كذلك على أفراد القوات المساعدة بموجب الظهير الذي ذكرته سابقا وهو مؤرخ ب12 غشت 1975 هذا النظام عرف السيد الرئيس بعض التغيير وأساسا إصلاحين أساسين.

الإصلاح الأول يرجع إلى 1990 ثم توسيع قاعدة تصفية المعاش لتشمل إضافة إلى الراتب الأساسي التعويض عن الإقامة ونصف التعويضات أما الإصلاح الثاني فقد دخل حيز التنفيذ في فاتح يونيو 1997 حيث أصبحت بموجب هذا الإصلاح قاعدة تصفية المعاش تحتسب على أساس عناصر الأجرة النظامية بكاملها وقد ثم تعميم هذا الإصلاح الأخير ابتداء من فاتح يناير 2002 بعد مصادقتكم حيث ثم تعميمه على جميع المتقاعدين لكن هذا النظام ديال المعاشات العسكرية يواجه صعوبات عجز نظرا بالأساس إلى الطبيعة ديال التقاعد العسكري. ولذلك لتجاوز هاذ العجز الذي قد يخلق متاعب في المستقبل مالية بصندوق التقاعد المغربي ولنظام التقاعد وللإدارة بصفة عامة ولتجاوز ذلك أقترح عليكم إن سمحتم رفع مساهمة الدولة من 7 إلى14٪ مع الإبقاء على النسبة الحالية أي 7٪ للاقتطاعات التي يخضع لها أجور العسكريين وأفراد القوات المسلحة الملكية إذن الدولة غادي تبدى تعطينا 14٪ في حين أن الاقتطاعات ديال العاملين في القوات المسلحة الملكية وأفراد القوات المساعدة غادي تبقى في المستوى السابق وهو 7٪ هذا غادي سيكلفنا بطبيعة الحال ولا أخفيكم بأنه في القانون المالي الذي سبق أن صادقتم عليه الكلفة

موجودة وهي تقترب سنويا من 700 مليون درهم. شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد مقرر لجنة العدل والتشريع لتقديم تقريرين معا باختصار طبقا للنظام الداخلي.

المستشار السيد إدريس بوجوالة:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بالمشروع رقم 47-02 الذي يقضي بتغيير القانون رقم 013-71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 الموافق ل 30 سبتنبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية وكذا مشروع قانون رقم 48-02 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون 1-74-92 بتاريخ 3 شعبان 1395 الموافق ل12 أغسطس 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعد لنظام المعاشات العسكرية وقد تدارست اللجنة هذين المشروعين بحضور السيد وزير المالية والخوصصة الذي ذكر بأن نظام المعاشات المخولة إلى أفراد القوات المسلحة الملكية وذوي حقوقهم بموجب قانون 013-71 أصبح يسري كذلك إلى أفراد القوات المساعدة بموجب الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-74-92 بتاريخ 3 شعبان 1395 الموافق 12 أغسطس 1975 وقد عرف هذا النظام الذي يشرف على تسييره الصندوق المغربي للتقاعد إصلاحين هامين تمثل الأول في توسيع قاعدة تصفية المعاشات لتشمل إضافة إلى الراتب الأساسي التعويض عن الإقامة ونصف التعويض القارة والدائمة. أما الإصلاح الثاني فقد أصبحت بموجبه قاعدة تصفية المعاش تحتسب على جميع عناصر الأجرة النظامية.

السيد الوزير أبرز أن هذه الإصلاحات ساهمت في كيفية ملموسة في تحسين مستوى هذه المعاشات إلا أنها أدت إلى ارتفاع مضطرب في تحولات النظام التي ساهم في تفاقمها أيضا التأثير السلبي اللي هو عامل الديمغرافي ذلك أن هذا الأخير انتقل من سبعة منخرطين نشيطين مقابل متقاعد واحد سنة 1988 إلى منخرطين نشيطين مقابل متقاعد واحد في سنة 2001 ولضمان ديمومة نظام المعاشات العسكرية تم اقتراح رفع مساهمة الدولة بنسبة 7٪ إلى 14٪ مع الإبقاء على النسبة الحالية للاقتطاعات التي تخضع لها أجور العسكريين وأفراد القوات المساعدة وهو ما يهدف هذين المشروعين إلى بلورته على أرض الواقع وقد حدد غلاف مالي ضروري لتفعيل هذا الإجراء إلى مبلغ قيمته 631 مليون درهم سنويا بحيث تم التنصيص عليه في القانون المالي الحالي المصادق عليه وقد شكلت مناسبة دراسة هذين المشروعين فرصة أبدى من خلالها السادة المستشارون ملاحظات تمنت مبادرة الحكومة لمعالجة ملف المتقاعدين من أفراد القوات المسلحة الملكية اعترافا منها بالتضحيات الجسام التي تقدمها هذه الفئة خدمة للبلاد بالمقابل فإن جل التدخلات أجمعت على ضرورة التعامل إيجابيا مع هذا الملف نظرا لما يطرحه موضوع المعاشات والتقاعد بصفة عامة من مشاكل عملية فقد طالب السادة المستشارون بضرورة تخصيص جلسة للدراسة والتعمق في هذا الموضوع وإيجاد حلول فعالة وناجعة لإنصاف هذه الفئة وفي معرض جواب السيد الوزير على استفسارات السادة المستشارين أستاذ بمستوى النقاش الذي ساد الاجتماع وأوضح أن جل الموظفين والأعوان بمختلف الإدارات والمصالح وصلوا حاليا إلى سن التقاعد مما يستدعي معه ضرورة معالجة هذه الظاهرة.

وفي هذا السياق أيد الاقتراح القاضي بتخصيص جلسة أو أكثر لدراسة نظام المعاشات والتقاعد ودعا إلى ضرورة مواجهة هذه الإشكالية، سواء تعلق الأمر بتقاعد الموظفين أو العسكريين المسيرين من طرف الصندوق الوطني للتقاعد، أو العاملين بالمؤسسات العمومية. وأشار إلا أن ذكر له ارتباط وثيق بمقتضيات قوانين المالية حيث التزمت الدولة بحل مشاكل التقاعد على غرار ما تم تحقيقه بالنسبة لصندوق المكتب الوطني للسكك الحديدية وشركة التبغ وأضاف أن التفكير لا زال قائما لإيجاد حلول للمشاكل العالقة في هذا الصدد.

وفي الأخير أذكركم السيد الرئيس أن في ختام الجلسة التي انعقدت تم التصويت على المشروعين معا بإجماع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لمقرر لجنة العدل والتشريع على تقديمه المشروعين معا الآن نشرع في مناقشة المشروع الأول المتعلق بالقانون تام 12 غشت 1975، فالكلمة للسيد المستشار تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

السيد الرئيس،

قبل ما نشرعو في المناقشة بغينا غير واحد التفسير بسيط جدا حتى نتمكن أن تساير ما قررناه داخل اللجنة وهو أنه السيد الوزير قال مساهمة الدولة 14٪ و7٪ ما تيغيرش إلى بغينا نفهمو أن الفصل 27... هو أنه أصبحت 21٪ . هي هذي إلى كانت 7 ديال العسكري

حسب الفصل 7 و14٪ اللي زادت الدولة هي 21 إلى كان هذا هو التفسير اللي فهمت واللي قال السيد الوزير في التدخل ديالو بمعناه أنه أصبح اليوم 21٪ إلى كانت هي هذي لا بد من تفسير ونوضحو هذه القضية لأنه الدولة لما كتقول 14٪ وكترجع إلى الفصل 12 هي اللي كتخسر، لما كترجع إلى الفصل 7 من القانون ديال 1975 كيقول: يتحمل رجل التسيير والصف بالقوات المساعدة اقتطاعا قدره 7٪ إذن 7 زايد 14 كما جاء على لسان السيد الوزير هي 21٪ لابد من التوضيح. فتتلتمسو من السيد الوزير أن يؤكد لنا هذه القضية حتى تسجل في المحضر ديال الجلسة الآن واش21٪ الإجمالي ما مجموعة هو 21٪ أم 14٪ بمعنى 7 زائد7 شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ألتمس من المجلس الإذن باش السيد الوزير يجاوب على أساس أن هذا الاستفسار سيغنينا عن تقديم تعديل كان ينوي السيد رئيس الفريق الديمقراطي تقديمه فلهذا أستأذن المجلس الموقر أن تعطى التوضيح من السيد وزير المالية لأنه غادي يساعد في ربح الوقت لكم الكلمة السيد وزير المالية.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية:

السيد الرئيس،

بصراحة ما عرفتش علاش هذا التوضيح. الخطاب بتاعي والتدخلات بتاعي كانت واضحة الدولة غادي تعطي 14٪ والعسكريين غادي تقطع ليهم 7٪ إذن عملية حسابية إذن عملية حسابية 14+7 غادي تعطي هذا الرقم اللي قلتو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن اتضح المقال وارتفع النزاع. يعني التوضيح في محله 7+14 الحساب راه واضح. إذن إلى سمحتو هناك.. تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

السيد الرئيس،

حنا هنا الآن مؤسسة تشريعية وكنعرفو هاذ الناس، وكنعرفوهم أش كيعاينو. هاذوا ناس ما عندهمش الحق إيدروا نقابة، ما عندهمش الحق بديوا على روسهم إذن إلى جاوا حتى المؤسسة التشريعية ونبادوا نقاشو معهم الأمور مبهمة أنا لذلك قلت نوضحو كما قال السيد الوزير نأكدو أنها 21٪.

أنا كنت كنتمنى أن التعديلات تجي في فصول أخرى مثلا في التقاعد من 2.5٪ تطلع إلى 3٪ لأن هاذوك الناس لما كيتشغل 20 عاما كانه اشتغل 40 عاما لأن من كيكون عندو En état d'alerte ما يعرف لا سبت ولا أحد ولا ليل ولا نهار إذن خصنا نصفو هاذ الناس كما قلت أؤكد هاذوا ناس ما عندهم لاحق في نقابة لا في غير ذلك ولهذا حنا كنتمناو السيد الوزير يقول لينا 21٪ بصريح العبارة وتسجل وكفى الله المؤمنين شر القتال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

ما هو مبهم، أولا باش نزولو أي غموض بالنسبة للعسكريين كانوا تنخلصوا 7٪ أي المداخيل تاعهم ما تنقصش. الدولة كانت كتخلص7٪ غادي تخلص 14٪ أشنو اللي هو مبهم ما كاينش حتى شي حاجة مبهمة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا على هذا التوضيح، السيد رئيس الفريق يعني هذا التوضيح غادي يغنينا على تقديم تعديلات ننتقل إلى المناقشة، الكلمة للمستشار المحترم السيد الصوالحي بوزكري باسم فرق الأغلبية.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

المناقشة على هامش هذين المشروعين اللي جات بهم الحكومة المتعلقين برفع مساهمة الدولة من 7 إلى 14٪ بالنسبة للمعاشات العسكرية. لا يثير من جهتنا أي ملاحظة ولا أي إشكال بالعكس نسانده بصفة مطلقة باعتبار الدور الطلائعي الذي تقوم به هذه الفئة العريضة والواسعة والعزيزة على الجميع. إلا أننا نريد السيد الوزير بهذه المناسبة مناسبة هاذ الكلام أو الحديث عن نظام المعاشات بصفة عامة أن نثير بعض التساؤلات وبعض الملاحظات التي تتعلق بملف التقاعد أو ملف المعاشات بصفة عامة ذلك أن هذا الملف اعتبرناه ونعتبر أنه ملف مهم، ملف عندو انعكاسات كثيرة وكبيرة ماليا واقتصاديا واجتماعيا. ملف الاحتياط أو ملف أنظمة الاحتياط الاجتماعي بصفة عامة لا السيد وزير المالية بالمناسبة نريد أن نثير أن هذا الملف، ملف الأنظمة ديال الاحتياط الاجتماعي بصفة عامة في المغرب يتميز بالتشتت ويتميز بتنويع الأنظمة فهناك الصندوق المغربي للتقاعد وهناك الصندوق الجماعي للتقاعد وهناك نظام المعاشات التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهناك الأنظمة الخصوصية الأخرى كالنظام التابع للمكتب الوطني للسكك الحديدية والفوسفات والتبغ إلى غير ذلك كل هذا يكون أنظمة الاحتياط الاجتماعي في بلادنا وهي تتميز

كما قلت بالتشتت وبالتنويع وبالاختلاف في الأهداف وفي مناهج التوزيع ومناهج التدبير والاختلالات في التوازنات بالنسبة لصندوق ما يصبح المشكل، مشكل وطنيا ويصبح على الدولة إلزاما أن تتدخل فيه لحله ومن ذلك نعتقد أن ملف أنظمة الاحتياط الاجتماعي في المغرب هو ملف كما قلت كبير وملف مهم وملف خطير في نفس الوقت ولابد للحكومة أن تتكب عليه بجرأة وبمسؤولية ولابد أن هذا الملف أن يكون موضوع ونقاش وطني وحوار وطني كي نستخلص الأهداف الكبرى والمبادئ الكبرى التي ينبغي أن تحكمه إن على مستوى سن التقاعد وإن على مستوى نظام التوزيع وإن على مستوى كيفية التدبير وكذلك على مستوى المساهمة.

فاليوم الدولة قررت أن ترفع من حصتها من 7٪ إلى 14٪ بالنسبة لهذا النظام ونحن لا نستعد أن تأتي الحكومة فيما قريب بنفس الإصلاح بالنسبة لنظام آخر وقد لا نستعد كذلك أن تأتينا الحكومة باقتراح للرفع من مساهمة الأخير أو المستخدم لذلك نعتقد أن المنظومة ينبغي أن تخضع في كليتها وفي شموليتها إلى دراسة مستفيضة وكما قلت حوار ونقاش وطني خصوصا في إطار هاذ الحكومة اللي كنعتقدو أنها تتمتع بقاعدة واسعة وبأغلبية مريحة وهذا ما يؤهلها لمعالجة هاذ الملف هذا. كذلك السيد الوزير هنا تحضرنا ما جاء في التصريح الحكومي فكرة أساسية جنتم بها في التصريح الحكومي تتعلق بالتقاعد المبكر أو التقاعد المسبق والذي قلتم بشأنه أنه يسعى إلى إفراغ 120 ألف منصب بهدف توجيهها إلى امتصاص العطل.

فهاذ الإجراء هذا يتطلب إجراء مهم نظرا لهاذ الأهداف المسطرة إليه يدفعنا إلى طرح تساؤل من سيمول هذه التقاعدات المبكرة علما بأنها ستطرح تحملات زائدة على الصندوق المغربي للتقاعد.

فلذلك هذه بعض التساؤلات والملاحظات المرتبطة ببعضها والتي نود كما قلت في إطار هذه الحكومة أن تسعى وأن تجتهد وأن تبدأ في يجاد حل شمولي يضمن للصندوق التوازنات على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد ويسعى كذلك إلى دفع الموظفين والمستخدمين على الإقبال على التقاعد المبكر في أفق تخصيص هذه المناصب إلى العاطلين والخريجين الذين يعانون من قلة إيجاد فرص الشغل. نعتقد أن كما قلت هذا رهان يجب أ، تحاول الحكومة أن تصريحه في هذه التجربة التي تقبل عليها ومرة أخرى كما قلت فهاذ الإجراء ظرفي يسعى إلى إقرار التوازنات داخل هاذ النظام لا يثير من جهتنا أي إشكال ولا ملاحظات، بل تسانده ولكن في نفس الوقت نوحي ونتمنى أن تقبل الحكومة على تناول هذا الملف بكيفية جدية وبكيفية شمولية وبجرأة نحن نعلم أنه ملف شائك وملف جد مهم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم النقيب محمد السلامي عن فرق المعارضة.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الديمقراطي والفريق الدستوري أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروعين قانونين 02-48 الذي يعطي تغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 92-94-1 بتاريخ شعبان 1995 الموافق 12 اغسطس 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية وكذا مشروع قانون رقم 02-47 يقضي بتغيير القانون رقم 71-13 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 موافق 30 دجنبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية. هذا وقد صادق مجلس النواب على هاذين المشروعين بالإجماع والهادف إلى الزيادة في نسبة المساهمة لفائدة معاشات العسكريين وقد حدد هذا القانون في 14٪ وبحكم أن السنوات الأخيرة عرفت ارتفاعا مضطربا في إعداد المتقاعدين بوثيرة تفوق بكثير سرعة تطور إعداد المنخرطين النشيطين وبحكم أيضا أن العامل المذكور انتقل من 7 منخرطين نشيطين مقابل متقاعد واحد سنة 1980 إلى منخرطين نشيطين مقابل متقاعد واحد سنة 2001 . ولضمان هذه الديمومة تم بالفعل اقتراح رفع مساهمة الدولة في هذا النظام من7٪ إلى 14٪ مع الإبقاء على النسبة الحالية للاقتطاعات التي تخضع لها أجور العسكريين وأفراد القوات المساعدة وفي مناسبة لكي نتمنى مضامين ما جاء في هذين المشروعين على اعتبار أن الصندوق المغربي للتقاعد كان يعرف عجزا مهما في هذا الباب وإن هذا الظرف من شانه أن يتدارك النقص الحاصل ونغتنم هذه الفرصة كذلك ونحن نناقش هذين المشروعين لنبارك مبدأ التلاحم بين الشعب المغربي وقائد البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على مقومات السيادة الوطنية والحفاظ على الوحدة الترابية والدور على مقدسات البلاد.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،زملائي المستشارون،

مما لاشك فيه أن الجيش المغربي بمختلف فصائله أثبت ماضيا وحاضرا كفاءته ووطنيته في أداء الرسالة الملقاة على عاتقه وأظهر في غير ما مناسبة عن مؤهلاته وقدراته ودوره البطولي في جميع الظروف خصوصا عندما يتعلق الأمر باستتباب الأمن والدفاع عن استقرار البلاد وننتهز هذه المناسبة للتنويه بالتدخل السريع لهذه الشريحة في الكارثة التي حلت بمدينة المحمدية وفي المقابل نطالب الحكومة ببدل المزيد من الجهد والاهتمام بالجانب الاجتماعي خاصة بالنسبة للجنود والجنود المتقاعدين والمعطوبين منهم على الخصوص والذين شاركوا في معارك خاضوها ضد أعداء الوحدة الترابية.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين،

إذ هذه الشريحة التي نسجل لها هاته المواقف البطولية تستحق منا جميعا أن تساندها أكثر ونطالب المسؤولين بضرورة تفويت المساكن العسكرية لأفرادها والرفع من مساهمة الدولة في السكن الاجتماعي وتمتيعهم بنظام اقتراض بدون فائدة مع الرفع من نسبة المعاشات وفي نفس السياق نؤكد في فريقنا على ضرورة إصلاح المعاش بالنسبة للأسرى المغاربة الدين التحقوا بأرض الوطن حيث تأكد أن أغلبيتهم مصابون بأمراض وعاهات مستديمة يتعين الاهتمام لهم والالتفات إلى أوضاعهم الاجتماعية لما ضحوا به من أجل حرية وكرامة بلادهم المغرب وفي الأخير نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في إحداث مشاريع ومراسيم أخرى تنظم هذه المطالب التي تعتبر في نظرنا مستعجلة للارتقاء بمستوى العيش لرجال القوات المسلحة الملكية بمختلف فصائلهم ولا يسعنا إلا أن تصوت بإيجاب على هذين المشروعين والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للمستشار السيد عبد القادر أزريع عن الفريق الكونفدرالي. لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بدوري يشرفني التدخل عن الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع قانون رقم 47-02 القاضي بتعميم القانون رقم 013-71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391،30 ديسمبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية وكذا مشروع القانون رقم 48 -02 القاضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون 1-74-92 بتاريخ 3 شعبان 1395-12 أغسطس 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف للقوات المساعدة في نظام المعاشات.

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم،

هاذ المشروع القانون، صوتنا لصالحه في إطار اللجنة وكذلك في إطار هذه الجلسة لأنه في نظرنا تدخل استعجالي من طرف الحكومة طبقا لما جاء في قانون المالية الأخير وفي إطار ميزانية اجتماعية لهي ميزانية قطاع الذي نعتز جميعا بالدفاع عن مصالحه في هذه المؤسسة المحترمة قطاع قوات المسلحة الملكية التي تقف دفاعا عن وحدتنا وعن أمن بلادنا بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله. فنظام المعاشات هذا جاء في إطار هذا التدخل الحكومي لإنفاذ نظام المعاشات العسكرية نظرا للظروف التي يعرفها هذا النظام ولذلك لمزيد من نشر الاطمئنان وسط هذه الفئة من أبناء شعبنا وعائلتهم.

كان لابد من هذا التدخل حتى يكون كل أفراد قوات المسلحة بمختلف فئاتهم العمرية وكذلك تدخلاتهم ومستوياتهم يكونوا في مأمن على حياتهم خاصة بعد التقاعد وبالمناسبة كذلك لابد أن تكون هذه المحطة في الأنظمة المعاشية في بلادنا.

فلا يخفى عليكم السيد الوزير المحترم أن أنظمة التقاعد عموما سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الشبه العام لابد و أنها ستواجه مشاكل متعددة في المستقبل فهناك اليوم أنظمة شبه عمومية واجهت مشاكل ونقصد بذلك نظام ديال السكك الحديدية واللي كان كذلك في إطار مناقشة ومفاوضات اللي جرات مع المركزيات النقابية ووصول إلى الحل بقيت بعض المشاكل العالقة ونقصد بها 2000 حالة اللي بقى عندها مشكل بالنسبة للسكك الحديدية ولكن توجد هذا الحل المطابق لهذه المرحلة.

كاين كذلك مشكل ديال التقاعد واللي عاشوه الإخوان في قطاع الفوسفات والمشاكل اللي بقى مطروحة على إثر المراجعة ديال هذا النظام إلى آخره من الأنظمة في العديد من المؤسسات وكذلك المشاكل التي ستطرح في القطاع العام.

بالطبع الأسباب متعددة لهذه المشاكل التي تعيشها أنظمة التقاعد، فهناك المشاكل التدبيرية، هناك مشاكل المساهمات فالمساهمات ما بقاتش كتعطى في وقتها ومضبوطة هناك كذلك الهرم. التحولات التي طرأت على الهرم ديال الوظيفة العمومية لذلك كما قلنا ذلك

في إطار اللجنة وكما التزم السيد الوزير المحترم أنه لابد وأن نحدد وقتا كافيا لمناقشة نظام التقاعد في بلادنا تجاوزا لكل الإشكاليات والمشاكل اللي كيمكن تطرح، اللي يمكن تواجهنا غدا في هذا المجال هذا، خاصة ونحن نعرف أن فترة التقاعد نريدها لكل موظفينا ولكل أطرنا، ولكل عمالنا كانوا في القطاع الخاص أو في القطاع الشبه العام.نريد أن تكون فترة بالفعل استثمار خبرتهم وتجربتهم ولا يمكن أن يعطي المتقاعد ويساهم بخبرته وتجربته إلا إذا كان في وضع يسمح له بذلك أن يكون له دخل محترم وفي وضعية تسمح باستمرار الإسهام في مسيرة التنمية التي تعرف بلادنا وتعرف الدور الذي يلعبه المتقاعدون في العديد من المؤسسات الدولية..

لذلك السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين نحن مع هذا المشروع لأنه سيعالج بالتأكيد الوضعية الذي كنا بطبيعة الحال كانت محرجة وستكون كحرجة بالنسبة إلينا خاصة بالنسبة لهذه الفئة من الشعب المغربي وننتظر أن تأتينا الحكومة بتصور شمولي لمراجعة أنظمة التقاعد في بلادنا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. ننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع الأول:

الموافقون: إجماع

أعراض المشروع برمته على التصويت.

الموافقون: إجماع

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 02-47 يقضي بتغيير القانون رقم 013-71 الصادر في 1 ذي القعدة 1391 الموافق 30 ديسمبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية وذلك بالإجماع.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع الثاني:

الموافقون:إجماع

اعرض المشروع برمته على التصويت: إجماع

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 02-48 يقضي بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-74-92 بتاريخ 3 شعبان 1395.الموافق 12 غشت 1975 المتعلق بانخراط رجال التسيير والصف بالقوات المساعدة في نظام المعاشات العسكرية وذلك بالإجماع.

ننتقل للدراسة والتصويت على مقترح قانون يتعلق بالولوجيات المحالة على المجلس من مجلس النواب الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة.

إذن التقرير موزع، الآن ننتقل إلى..الكلمة للحكومة وبهذه المناسبة نرحب بالسيدة كاتبة الدولة في أول تدخل لديها أمام مجلس المستشارين.

السيد المستشار رئيس الفريق تلحون على أن تقولو كلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

في إطار تنبيه الرئاسة في تسيير الجلسة أنتم قلتوها لأول مرة وكنلتمسو من الأغلبية تبقى شادة مقاعدها. احشومة هاذ الشيء أول مرة السيدة الوزيرة غادي تدخل، حنا ملتزمين وغير كملتو كلشي ناض واحشومة هاذ الشيء السيد الرئيس طلبوا باش الإخوان يرجعوا الله يجازيكم بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على الملاحظة التي يجب أن تنطبق على جميع الغائبين لأن مشكل الغياب مشكل يضر بالمؤسسة شكرا للسيد المستشار وتنبيهكم في محله للجميع. الكلمة الآن للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة ياسمينة بادو كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن المكلفة بالعائلة والتضامن والعمل الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يسعدني أن أتناول الكلمة لأول مرة في هذه الجلسة العمومية المخصصة لدراسة واحد من أهم المقترحات القوانين المقدمة إلى مجلسكم الموقر ولا يخفى عليكم أهمية هذا النص في سد الفراغ التشريعي والتنظيمي الذي يعاني منه المغرب في هذا المجال وسيمكن هذا القانون الذي ستسري مقتضياته على البنايات المفتوحة للعموم والسكن الجماعي والفضاءات الخارجية ووسائل النقل والاتصال العمومية من الأخذ بعين الاعتبار والاستجابة لوضعية الأشخاص المعاقين خاصة من ذوي الحركية المحدودة كما أن هذا المقترح هو ثمرة تعاون وتشاور بين المؤسسة التشريعية والحكومة لإعداد نص يأخذ بعين الاعتبار انتظارات الشخص المعاق في بلادنا لضمان حياة مستقلة إزالة كل الحواجز التواصلية والبيئية والمعمارية المرتبطة بالنقل والمواصلات والاتصال..

وفي هذا السياق يشرفني أن أجدد ما أكدت عليه خلال اجتماعنا مع أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بأن الولوجيات كتبقى من الحقوق الأولوية التي ينبغي ضمانها لهذه الفئة بالنظر إلى كونها أساس ممارسة باقي الحقوق الأخرى كما يعتبر

من أهم الوسائل المادية لإدماج المعاقين والية من آليات دمقرطة استعمال المجال والتوزيع العادل لوظائفه وإمكاناته وبذلك يتسنى لنا تكريس العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن التعاون والبعد الاجتماعي الذي لمسناه من خلال تدخلات السادة المستشارين داخل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أكيد يعتبر أنه قاسم مشترك لدى كل مكونات هذا المجلس الموقر والذي ننتظر منه التصويت لصالح هذا القانون من أجل تحقيق مبدأ تكافأ الفرص وجعل التعاون مع الإعاقة يرتكز على مفهوم الحق بدل مفهوم الرعاية.

إذن من شأن هذا القانون ملاءمته ومطابقته لتشريعنا الوطني مع المواثيق والإعلانات الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع خصوصا أن تخليد اليوم العالمي للمعاقين والذي احتفل به المنتظم الدولي يوم 3 دجنبر اتخذت له الأمم المتحدة كشعار الولوجيات مدخل أساس لضمان حياة مستقلة وموارد عيش دائمة وإيمانا منا بضرورة الإسراع بالعمل في هذا المجال فقد كون خلية لمتابعة وبلورة مختلف المراسيم التنظيمية والتطبيقية لهذا القانون بعد المصادقة عليه كما أننا بصدد الاتصال مع العديد من الهيئات الحكومية والقطاع الخاص لمديد المساعدات التقنية الضرورية من أجل توفير الولوجيات لمؤسساتها واستدراك ما يمكن استدراكه بهذا الخصوص كما أننا سنعمل على تنظيم دورات تكميلية وتحسيسية مع كل المعنيين المتدخلين وخاصة المهندسين المعماريين والجماعات المحلية.

وفي الأخير أتمنى أن يتم التصويت على هذا القانون كما تم ذلك في مجلس النواب بالإجماع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة المحترمة. الآن أفتح باب المناقشة الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد السلام بلقشور عن فرق الأغلبية. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

وفي الحقيقة، للأسف سوف نتدخل مرة أخرى أمام هذه الكراسي الشبه الفارغة، للأسف كراسي فارغة هذه مسؤولية ديال الإخوان ديال المكتب اللي ما كيطبقوش مقتضيات القانون الداخلي. لأنه راه فيه تعويضات كيتم اقتطاعها وهاذ الناس غادي يحضروا في نظري. والصراحة هي هاذي.

يشرفني أن أتقدم باسم فرق الأغلبية لمناقشة مقترح قانون الذي يتعلق بالولوجيات كما وافق عليه مجلس النواب في جلسة يوم 8 يوليوز 2002 هذا المقترح الذي ينضاف إلى المبادرات التي تتخذها الحكومة لصالح الشخص المعاق والعناية الهامة التي يوليها المجتمع المدني لهذه الشريحة في المواطنين. كما أنه جاء لسد الفراغ التشريعي والتنظيمي الذي يعرفه مجال الولوجيات هذا الفضاء الذي له دور هام في حياة الشخص المعاق لممارسة حقوقه وإدماجه في المجتمع. كما نعتبره محطة تأسيسية في مجال رعاية الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة.

وقد شهد المغرب في السنوات الأخيرة تحولات مهمة تتجسد في العمليات المنجزة لفائدة الفئات الاجتماعية المستهدفة مهتدين في ذلك بالمبادرات الرائدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وتنفيذا لسياسة الحكومة في مجال سياسة القرب التي جاء بها التصريح الحكومي إذ يضع الإنسان المغربي وكرامته وحقوقه ورفاهية في قلب الانشغالات والسياسات العمومية حتى يعطي للمبادرة حقها و.....كل أشكال الإقصاء.

في هذا السياق جاء هذا المقترح الذي يراد به ملاءمته تشريعنا مع المواثيق الدولية التي تهدف بالأساس إلى ضمان حياة مستقلة وموارد عيش دائمة للمعاقين ويستجيب لانتظارات الشخص المعاق وتمكينه من التواصل مع محيطه بولوج كل الفضاءات العمومية نظرا الخصوصية إعاقته وتشيعه بحق من حقوقه بدلا من الاقتصار على الرعاية التي أحيانا لا تحد من عطاءاته ومشاركته في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إننا نؤكد على اتخاذ كافة التدابير لمصاحبة هذا القانون من أجل تفعيل وحركية تطبيقه وتركز على التعريف به لدى الأشخاص المعاقين والمسؤولين عن البنايات والقطاعات العمومية وكافة المتدخلين في هذا المجال بواسطة حملة تحسيسية إعلامية على ساكنة الحملات التضامنية التي تنظم لفائدة هذه الشريحة.

ونظرا لإيجابية هذا القانون وما جاء به لصالح الأشخاص المعاقين فإننا نصوت بالإيجاب لصالحه. وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، فيما يتعلق بتطبيق النظام الداخلي بالنسبة للغياب سيرفع الأمر إلى المكتب

وإلى ندوة الرؤساء ليترجموا هذا الإجراء إلى واقع يعد دراسته من طرف الأجهزة المختصة. إذن ننتقل الآن إلى الكلمة للمستشار السيد إبراهيم السالمي عن فرق المعارضة.السيد المستشار لكم الكلمة.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

إننا في فرق المعارضة لا يمكننا إلا أن نبارك هذا المقترح ونسانده أو ندافع عنه كما أننا من هذا المنبر نريد أن ندعم إجراءات الحماية وهذا مجال آخر يمكن بشأنه بعض الملاحظات كالتفكير في كيفية وضع حد لهذه الإعاقة واعتماد أساليب جديدة أخرى في الإيجاب لهذه الشريحة شكل أكثر إيجابية بتخصيص مناصب مالية مهمة لا تكفي أن تكون على الأوراق ولكن يجب أن تجسدها الإدارة إلى واقع ملموس.

وفي الأخير نسجل إيجابية هذا المقترح لنطالب الحكومة للسهر على تطبيقه وتنفيذه وتجسيده على أرض الواقع وهذا بالنسبة لنا هو المهم مع تفعيل البنود المنظمة للعقوبات الزجرية بشأنه في الإدارات والمؤسسات التي تطبقه وعلى النصوص التنظيمية المصاحبة لهذا المقترح أن تكون في مستوى طموحات هذا القانون وتسرع في تطبيقه وتسهر على تعميمه بالشكل الذي يتطلبه المقترح من الاهتمام والسلام عليكم وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ أحمد المالكي باسم فرق المعارضة كذلك لكم الكلمة الأستاذ المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة مقترح قانون يتعلق بالولوجيات واسمحوا لي في البداية أن أبدي سعادتي لما رقى له من منتوج تشريعي للبرلمان المغربي وذلك من خلال المقترحات والقوانين المهمة والتي أصبحت تلقى التجاوب الإيجابي لمكونات الحكومة والبرلمان أما فيما يخص مقترح قانون المتعلق بالولوجيات فلا شك أن الشريحة التي يخص هذا النص... من غياب النص القانوني الذي قد يجسد الدعم المادي والمعنوي الكفيلين بتوفير وتخصيص بنية ولوجية تسهل مأمورية المعوقين في حركتهم اليومية بين مختلف المرافق العمومية والخاصة ولا شك أن البادرة التي أتت، مشروع القانون المتعلق بالولوجيات، مهمة جدا إلا أنها تبقى غير كافية حيث أنه ومن خلال مضامين المقترح لم نلمس الحضور الفعلي للدولة بصفتها ممولا إلا في بعض الحالات لإنشاء البنية الولوجية وبصفتها وصية على تحقيق على ما جاء به المقترح من مقتضيات إلزامية للأشخاص الذاتيين كانوا أو معنويين هذا إضافة إلى كون هذا المقترح يعطي انطباعا أنه ما جاء إلا ليتعامل مع المدار الجوي لأن الكيفية التطبيقية زيادة إلى المنشات التي جاء بها يمكننا أن نزعم أنها لا تتناسب مع واقع العالم القروي ولا ننسى ان60٪ من سكان المغرب ينتمون إلى هذا الأخير كما أن المقترح اقتضى تاريخا تطبق ابتداء من مقتضيات في حين ستبقى المنشات القائمة قبل هذا التاريخ غير خاضعة لها وبذلك سنخلق هوة ما بين نوعين من المنشات واحدة حديثة وتحترم حق المعاق في الحركية المرنة والسهلة والأخرى لا تحقق هذا المبتغى ونكون ختاما إن هذا المقترح وإن كان غير مكتمل ولا نراه فعالا لكنه يظل مهما إذا كان غير مكتمل ولا نراه فعالا لكنه يظل مهما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه كبداية تجسد الرغبة في الاهتمام والعناية بالمعاق وبذلك نحن في الاتحاد الدستوري سنصوت من أجل المقترح لأننا نؤذن بأنه ما هو إلا حلقة ستطور وتعزز مستقبل بنصوص قانونيا مكملا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الآن الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ عبد القادر أزريع عن فريق الكونفدرالي.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

يشرفني مرة أخرى في إطار مناقشة مقترح قانون المتعلق بالولوجيات أن تدجل باسم الفريق الكونفدرالي للتعاطي مع اللبنة الأولى والأساسية للانطلاق في التعاطي التشريعي مع وضعية المعاقين في بلادنا.

السيد الرئيس، السيدة الوزيرة،

متفقين جميعا على أن الثقافة الحقوقية الكونية اليوم اتسعت وتطورت لتشمل حقوق الفئات خاصة التي تعاني أوضاعا خاصة وبهذا تحولنا من فلسفة الدعم والمساعدة إلى فلسفة الحقوق وفلسفة الحقوق لا يمكن بالنسبة لهذه الفئات على اختلاف أنواعها أن تأسس إلا على ترسنة قانونية وتشريعية للأسف أن بلادنا تعاني من نقص خطير جدا على المستوى التشريع لمختلف هذه الفئات ويأتي هذا القانون وهذه البادرة المقترح قانون عفوا ليسهم في نتأسيس لبنة تشريعية أساسية نريدها أن تفتح المجال لتقوية الترسنة التشريعية المتعلقة بهذه الفئات على مختلف أشكال وإمكانية التدخل فعلى مستوى العمل يعرف المعاناة التي تعانيها هذه الفئات بحيث كل التدخلات تكون استثنائية لصالح هذه الفئات وفي مختلف القطاعات سواء تعلق الأمر بقطاع التعليم أو قطاع الصحة أو بقطاع إنتاجية الأخرى كذلك من بين المشاكل اللي ربما العديد من الاخوة المستشارين تدخلوا فيها مشكل على سبيل المثال لا الحصر حصول المعاق على سيارة بالمغرب حتى اللي كيشتريها من الخارج كيتطرح مشكل كبير بالنسبة ليه على مستوى حقوق التعشيرات بالنسبة لهذه السيارات إلى آخره من القضايا والإشكاليات المطروحة بالنسبة لهذه الفئة.إذن اليوم نعتبر أن هذا المقترح قانون كيفتح الباب للتداول في قضية أساسية وجوهرية ترسخ أو تؤسس عفوا دولة الحق والقانون في بلادنا، تؤسس فلسفة قانونية اتجاه كل الفئات في بلادنا باش يكون المرجع الفاصل بين مختلف الفئات وحاجياتهم يكون هو القانون إذن صوتنا في اللجنة لصالح هذا القانون لأنه لبنة ولا يمكن إلا أن نكون مع لبنة حسنة لتؤسس لثقافة جديدة كما كان دائما محطة نضالنا وكفاحنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل الآن للتصويت على مواد المقترح.

الباب الأول، المادة الأولي:

الموافقون: إجماع

إذا سمح هاذ لمقترح هاذ المقترح يضم 31 مادة نعتبر الآن التصويت على المادة الأولي يسري على المواد من 2إلى 31.التصويت هو الإجماع بطبيعة الحال.إذن نكون صوتنا على جميع المواد بالإجماع إذن أعرض النص بكامله للتصويت: إجماع.

إذن بهذا يكون المجلس قد صادق على هذا المقترح بالإجماع وننتقل إلى الدراسة والتصويت

على مقترح قانون يتعلق بدراسة ونهنئ قبل ذلك السيدة كاتبة الدولة على هذا القانون، وننتقل، الآن للدراسة والتصويت على مقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البنية ومقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة ومقترح قانون يتعلق بمكافحة تلوث الهواء أحيلت هذه المقترحات على المجلس من مجلس النواب الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية ولتقديم باختصار تقرير اللجنة لكم الكلمة السيد المقرر.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أرفع إلى مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمناسبة دراسة ثلاث مقترحات قانونية هي على التوالي:

- مقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البيئة.
- مقترح قانون يتعلق بمحاربة تلوث الهواء.
- مقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة في البداية لابد من التوجه بالشكل الجزيل إلى كل من السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة والسيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة المكلف بالبيئة على الكم الهائل من الوثائق والمعلومات الذي زودوا بها المجلس كما أتوجه بالشكر الجزيل كذلك إلى السيد رئيس اللجنة ولكافة المستشارين الذين ساهموا بكثافة في إغناء النقاش ووتفعيله وفي معرض تقديم السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة لهذه المقترحات قوانين أشار بأهميتها ودورها الفاعل في ماء الفراغ التشريعي في مجال البيئة وهو الأمر الذي حددته الحكومة ودعاها للتعامل مع هذه النصوص بشكل إيجابي وفي نفس الاتجاه ذكر بالأهمية التي من شأنها أن تلعبها هذه المقترحات سواء على المستوى الداخلي أو الدولي مما سيعزز قدرة الغرب التفاوضية ومجهوداته التنموية بانفتاحه على الأسواق الدولية.

وفي إطار المناقشة العامة أبدى السادة المستشارين مجموعة من الملاحظات والاستفسارات وهي تتعلق أساسا بالصياغة اللغوية للنص وكذا غموض بعض التعاريف والمصطلحات التقنية التي يتضمنها فيما أشارت بعض التدخلات إلى إشكالية البناء للقانون المهيكل لهذه النصوص وطالبت بضرورة رفع معايير قانونية ونصوص تنظيمية واضحة لضمان حسن تطبيقها.

ومن جهة أخرى فقد اعتبر بعض السادة المستشارين أن المغرب له خصوصياته المميزة وهو الأمر الذي يستدعي من الحكومة استحضار هذه المعطيات مع نهج نوع من المرونة أثناء التطبيق وفي معرض جوابه أشار السيدين الوزيرين بالقيمة العلمية والموضوعية لتدخلات السادة المستشارين وهو الأمر الذي سيتم أخذه بعين الاعتبار أثناء صياغة المراسيم التنظيمية لهذه المقترحات كما أكد السيدين الوزيرين على أهمية الحكومة في نهج نوع من المرونة في تطبيق مقتضيا هذه النصوص وجعلها أثر استجابة لذكرى هاته الخصوصيات المميزة للمجتمع المغربي عقب ذلك انتقلت اللجنة إلى التصويت فكانت النتيجة الآتية:

- مقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البيئة فقد ثم التصويت على كل مواده مادة مادة بالإجماع وعلى المشروع برمته بالإجماع.

- مقترح قانون يتعلق بمحاربة تلوث الهواء فقد ثم التصويت على كل مواده مادة مادة بالإجماع وعلى المشروع برمته بالإجماع.

- وبخصوص مقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة فقد ثم التصويت عليه على كل مواده مادة مادة بالإجماع وعلى المشروع برمته بالإجماع

والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للحكومة الكلمة للسيد الوزير المحترم الأستاذ محمد اليازغي.

السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

زملائي الوزراء،

يسعدني في هذه المناسبة أن أعبر لكم عن تشكراتي الصادقة على الاهتمام الذي أوليتموه للمقترحات القوانين بقطاع البيئة وأود أن أحييي وأثمن روح الإجماع التي أبان عنها السادة المستشارون أعضاء لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية خلال مصادقتهم على هذه القوانين كما وضح لنا ذلك السيد المقرر كما نسجل باعتزاز كبير كون مقترحات القوانين هذه جاءت بمبادرة من زملائكم السادة النواب واستجابت لها الحكومة بتلقائية كبيرة وسعت من جانبها إلى إغنائها واستكمال بعض مقتضياتها على ضوء المستجدات الوطنية والدولية في مجال حماية البيئة وهو ما يبلور التعاون المثمر بين الحكومة والبرلمان في هذا الميدان.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

إن مصادقتكم اليوم على مقترحات القوانين هاته تعتبر خطوة حاسمة لأجل سد الفراغ التشريعي الذي يعاني منه القطاع البيئي في بلادنا وهو الأمر الذي ما فتئتم تؤكدون عليه من خلال تدخلاتكم وأسئلتكم المتعلقة بهذا القطاع سواء كتابية أو شفاهية إذ إخراج هذه القوانين إلى حيز التنفيذ سوف يساهم لا محالة في تعزيز الترسانة القانونية الوطنية لتشمل كافة المجالات ذات الارتباط المباشر والغير المباشر للبيئة وبالتالي سوف يعزز من قدرة المغرب على تفعيل التزاماته أمام المنتظم الدولي في مجال حماية البيئة والتي تقوي من قدراته التفاوضية في تتبع الميكانزمات واليات التعاون الدولي والجهوي في المجال البيئي وعلاوة على ذلك فإن المقتضيات والأحكام التي تتضمنها هاته القوانين سوف تساهم في تحسين وضاع بيئتنا وستقلل من مصادر التلوث والأضرار التي لازالت تتعرض لها في عدة جوانب وذلك عن طريق إشاعة سلوكات جديدة لدى المواطن ولدى المؤسسات والهيئات المغيبة إضافة إلى تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار والالتزامات فيما بين كافة الفاعلين المعنيين بالمحافظة على البيئة.

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

إننا بلا شك نقطع اليوم بموافقتكم، بموافقة مجلسكم الموقر على هذه المقترحات خطوة أساسية ومع ذلك مازالت تنتظرنا خطوات أخرى هامة أيضا من أجل تطبيق هذه القوانين والتعريف بأهميتها على كافة المستويات وتتمثل هذه الخطوات بالأساس في وضع النصوص التطبيقية الضرورية مع مراعاة الملاحظات والاقتراحات البناءة التي تقدم بها السادة أعضاء المستشارين وأعضاء اللجنة خلال جلسة 7 يناير الجاري بطبيعة الحال. هذه لبنة لابد أن تتبعها لبنات أخرى متعلقة ليس فقط بالجانب القانوني الذي نشكو فيه فراغا كبيرا من كذلك الجانب العملي وجانب تحسيس الرأي العام والمواطنين على أن حماية البيئة هي جزء من العمل التنموي ومن محاربة الفقر. أجدد لكم تحياتي وتشكراتي والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم. ندخل الآن في باب المناقشة، الكلمة للسيد المستشار السيد محمد المنصوري باسم فرق الأغلبية لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في مجلس المستشارين في هذه الجلسة العمومية المخصصة للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الجاهزة ومن ضمنها ثلاث مقترحات قوانين متعلقة بالبيئة موضوع هذه المداخلة التي ألقيتها باسم الأغلبية المشاركة في الحكومة والتي تكتسي أهمية بالغة جاءت لملء الفراغ التشريعي في مجال البيئة وتفعيل دوره لما سيعزز بكل تأكيد قرره المغرب التفاوضية ومجهوداته التنموية وكذا انفتاحه على الأسواق الدولية مع ضرورة مجموعة من المرونة في تطبيق مقتضيات هذه النصوص وجعلها أكثر استجابة للإكراهات والخصوصيات المميزة للمجتمع المغربي كما أكد على ذلك السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة وكذا السيد كاتب الدولة المكلف بالبيئة أثناء المناقشة في لجنة المالية ونحن في فرق الأغلبية نساند الحكومة، لا يمكننا إلا أن نثمن مضامين هذه المقترحات مؤكدين حرصنا على حماية البيئة ومكافحة تلوث الهواء وتشعب الدراسات المتعلقة بالبيئة.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن مقترح القانون المتعلق بحماية واستصلاح البيئة يرمي من منظورنا حضرة السادة إلى حماية البيئة من كل أشكال التلوث وتحديد مختلف المسؤوليات وإقرار التوازن الضروري بين متطلبات التنمية الوطنية ومتطلبات حماية البيئة حين إعداد المخططات القطاعية للتنمية ولهذا لابد من تحسين النصوص القديمة وتغطية المجالات التي يشملها القانون البيني وجعل التربية البيئية كمادة مندمجة في المناهج التعليمية أما بالنسبة لمقترح قانون المتعلق بدراسة التأثير على البيئة إنه يرمي في اعتقادنا إلى إدماج البعد لبيني في التصور العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا يتعين الأخذ بعين الاعتبار كل الأشغال والأنشطة والمنشات المزمع إنجازها والتي لا يمكن أن تلحق ضررا بالبيئة في إطار دراسة التأثير عليها وبخصوص مقترح قانون الذي يتعلق بمحاربة تلوث الهواء فإنه حضرة السادة يهدف إلى ملء الفراغ القانوني في هذا الشأن وذلك لما أصبح عليه الوضع البيني من أمس الحاجة إلى حماية نتيجة النمو الاقتصادي والديمغرافي ومن شان هذا المقترح أن يعزز وسائل المكافحة والمراقبة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن إدماج البعد البيئي في البرنامج الحكومي يأتي في سياق التنمية المستدامة واستكمال الترسانة القانونية الخاصة بالمحافظة على البيئة وذلك لمواجهة كل الآثار الوخيمة التي تنتج عن تدهور البيئة على الإنسان وعلى محيطه وذلك بمشروعين في إنجاز برنامج طموح وطويل المدى في مجال الغابة والتشجير ومحاربة التصحر لذلك يجب التكثيف من خلق مناطق خضراء للنهوض بالمجال البيئي وتأهيله وإبعاد المناطق الصناعية خاصة الصناعة التقليدية عن الأحياء السكنية حماية لصحة وسلامة المواطنين والقيام بحملات تحسيسية قصد تهيئ المواطنين لتطبيق هذه القوانين من جهة وقصد إرشاد وتوجيه أصحاب المعامل والمصالح من جهة أخرى وذلك لخلق الفضاء العام الملائم لتطبيق هذه القوانين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لسنا في حاجة إلى تقديم مزيد من التفاصيل حول هذه المقترحات لأنها قد تم تدارسها بشكل معمق في لجنة المالية وتمت إثارة العديد من الملاحظات وتقديم مجموعة من الاقتراحات ستعمل بدون شك القطاعات المعنية لإيلائها ما تستحقه من عناية في ذلك. لذلك سنكتفي بهذا القدر وكلنا ثقة في الأغلبية المشاركة في الحكومة أن الحكومة واعية كل الوعي بضرورة النهوض بقطاع البيئة وتأهيله مع ضرورة الإسراع بالمراسيم التطبيقية التي ستمكن من تطبيق مقتضيات هذه القوانين على أرض الواقع ونحن بطبيعة الحال سنصوت في فرق الأغلبية بالإيجاب لفائدة مشاريع هذه القوانين، هذه المتعلقة بالبيئة وشكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد الحسين الجامعي. شكرا السيد المستشار ننتقل إلى تدخل المستشار المحترم السيد محمد عذاب الزغاري عن فرق المعارضة. لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، سأحاول أن أكون مقتضيا في هذا التدخل رفقا بالسادة الوزراء والسادة المستشارين.

أولا باسم السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سأتدخل في المقترحات التالية وهو مقترح قانون يتعلق بمكافحة تلوث الهواء ومقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البيئة وكذلك مقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

إنه لمفخرة بالنسبة لي ولإخواني أعضاء فريق الاتحاد الدستوري كفرق المعارضة ن تساهم في مناقشة ثلاث مقترحات بالغة الأهمية وذات أبعاد مستقبلية استراتيجية وتعنى بجانب حيوي أي جانب البيئة وأقول مفخرة لسببين أولهما أن المبادرة وأشكر السيد الوزير على إشارته أن هذه المبادرة التي تقدم بها إخواننا في فريق الاتحاد الدستوري في مجلس النواب وثانيهما هو المستوى التشريعي الرفيع للبرلمان المغربي إذ أصبحنا فلسفة من خلال نصوص مختلف المقترحات القوانين والتي تنصب أساسا على معالجة بعض الفراغات المتواجدة في المنظومة القانونية.

والمقترحات التي نناقشها اليوم هي الأخرى جاءت لتحاول سد الفراغ القانوني الحاصل في الجانب البيئي المغربي فجاء المقترح المتعلق بحماية واستصلاح البيئة لوضع القواعد والمبادئ القانونية الموجهة للسياسة الوطنية في مجال البيئة بالشكل الذي من شأنه تحسين ظروف عيش الإنسان مع احترام توازن الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه.

كما جاء المقترح المتعلق بمكافحة تلوث الهواء ليضمن المحافظة على جودة الهواء بصفة مباشرة ودقيقة وقد اقتضى من أجل ذلك عدة تدابير مراقبة وتتبع حالة التلوث وتحمل مسؤوليات وتطبيق نظام العقوبات.

وأخيرا جاء المقترح المتعلق بدراسة التأثير على البيئة ليجسد انخراط بلادنا في اتفاقيات الدولية البيئية كما جاء ليؤكد على الدور الهام الذي تلعبه دراسة التأثير على البيئة بصفتها وسيلة وقائية من جانب وآلية تساعد على ضمان الاستعمال المعقلن للموارد الطبيعية وحماية أفضل للبيئة من جهة أخرى وبذلك ومن أجل تزويد بلادنا بأداة قانونية أكثر التزاما وملائمة للانشغالات البيئية في مختلف جوانب الحياة.

جاءت هذه المقترحات الثلاث لتعزز قوانين المغرب بنصوص ستعود على اقتصاد وموقع المغرب الدولي بالنفع وعلى المغاربة بالصحة والطمأنينة ونحن ندعم هذا التوجه ونجسده من خلال الدعم التام لهذه النصوص الثلاث كما نود في هذه المناسبة لا تفوتنا أن نطلب من الحكومة أن تعالج بعض المقترحات التي وضعتها فرق المعارضة وهي كذلك لا تنقص أهمية التي تتذكر بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المستهلك ومحاربة الغش هي كذلك مهمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة لأخر متدخل الأستاذ علي لطفي عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد علي لطفي:

شرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي للمساهمة في مناقشة المقترحات والنصوص المعروضة علينا اليوم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

طبعا بعد توفر المواطن على بيئته نظيفة وسليمة ومتوازنة حق من حقوقه الأساسية أو من حقوق الإنسان وبالتالي أصبح من اللازم والضروري التفكير في التنصيص على البيئة في بنود دستور المملكة كما هو الشأن بالنسبة لعدد من الدول خاصة بعد مصادقة بلادنا على توصيات وقرارات قمة الأرض حول البيئة والتنمية التي احتضنتها ريودوجانير وسنة 1992 وما تلاها من قمم والتي جعلت الإنسان المحور الأساسي في الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة أي له الحق في حياة سليمة الطبيعية.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إنه من الرغم من المجهودات التي بدلت خلال السنوات الأخيرة قصد إدماج البعد البيئي في سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن المؤشرات الحالية في هذا المجال لازالت تدل على الهشاشة والضعف بفعل الفراغ التشريعي فيما يخص حماية البيئة.

ففي إطار ما أصبح يصطلح عليه اليوم بالتنمية المستدامة فالمغرب مطالب أكثر من أي وقت مضى ببدل مجهودات لتحديث ترسانته القانونية لتحقيق طفرة نوعية تمكنه من الاستثمار الأمثل لثرواته الطبيعية

والحفاظ عليها وإقامة أسس علاقة جديدة بين كافة المتدخلين قصد الوصول إلى تنمية مندمجة ومستدامة تجود بالرخاء والرفاه على كافة المواطنين دون الأضرار طبعا والمساس بتوازن الأنظمة البيئية علما أن المشاكل البيئية التي تواجهها اليوم لا تكون حتما بنفس الترتيب أو بنفس الدرجة وهي دائمة التغيير لذا يقتضي الأمر إعداد برامج لمكافحة التلوث تتسم بالمرونة والتكييف والتجدد.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من اعتماد استراتيجية وطنية مبنية على مجموعة من العمليات منها على الخصوص اعتماد سياسة وطنية وقطاعية واضحة المعالم في المجال البيئي والتأكيد على أهمية البرامج الوقائية المبنية على دراسة الأخطار الكامنة أو الجديدة للبيئة البشرية وإقامة شبكات كافية للمراقبة وللاستخدام الكامل للمعلومات ووضع برامج مندمجة وتجميع أنشطة متعددة كتخطيط العمران والتنمية الصناعية وتنمية الموارد المائية وسياسة النقل إلى آخره وذلك بغية بلوغ نوعية التنمية المرجوة والمحافظة عليها كذلك تعزيز وتدعيم دور المجتمع المدني كشريك وكمساهم في تحديد وتنفيذ المخططات الوطنية في مجال المحافظة على البيئة ومتجدد يواكب التطورات والتحولات في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

بالفعل المقترحات التي بين أيدينا اليوم تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب وذلك نظرا للفراغ التشريعي الذي يطبع الترسانة القانونية في هذا المجال وليتمكن من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية والتنمية المستدامة ومن هذا المنطلق لابد من إبداء بعض الاقتراحات وبعجالة:

أولا: ضرورة الرفع من الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع الذي يلعب دورا حيويا في العملية التنموية علاوة على أن تطبيق هاته القوانين التي بين أيدينا يتطلب إمكانيات مادية مهمة خاصة ما يتعلق بخلق ودعم الشبكات المختصة للرصد والمراقبة المستمرة لجودة الهواء والماء.

ثانيا: تأهيل وتحديث الإدارة وتنظيمها وتجهيزها لإنجاز وظائفها الملحة والمستعجلة للمصادقة على النصوص التطبيقية الكفيلة بتفعيل مضمون هذه القوانين والمصادقة كذلك على نصوص قانونية مكملة كالقانون المتعلق بالنفايات على سبيل المثال لا الحصر والذي يشكل آفة وطنية وتعديل الظهير الشريف لسنة 1914 المتعلق بالمنشآت المصنفة للرصد والمراقبة المستمرة لجودة الهواء والماء. كذلك اعتماد سياسة جريئة في القيام بالإجراءات المصاحبة التي تهم القطاع والقطاع العام للامتثال لهذه القوانين.

تعزيز القرارات التقنية للأطر العاملة بهذا القطاع وجميع الفعاليات الوزارية المتداخلة وتعزيز دور المختبر الوطني بالكفاءات العلمية والآليات التقنية للرصد والمراقبة للانبعاثات الغازية على سبيل المثال لا الحصر.

-إعادة الاعتبار للكفاءات داخل القطاع أي قطاع البيئة وتحديد المهام والصلاحيات وتحفيزها على البدل والعطاء ومراجعة القوانين الأساسية للموظفين والأطر المماثلة ووضع برنامج للتكوين المستمر وتحسين ظروف عملهم.

وضع برنامج تعبوي وتحسيسي وتدقيقي للمواطنين أفرادا وجماعات ولكافة المواطنين المعنيين بضرورة إدماج البيئة ضمن المخططات القطاعية للتنمية بأهمية وبالتشريعات الجديدة وبمجال مكافحة التلوث وذلك للرفع من الوعي الاجتماعي من المشاكل البيئية لتقبل الإجراءات المكافحة الهادفة إلى ترسيخ أخلاقيات بيئية في المجتمع خاصة أن بعض التدابير تكون لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية من ثم وجب إجراء تقييم بالغ الدقة للأخطار والفوائد.

مساهمة الدولة والقطاع الخاص في تمويل صندوق مكافحة التلوث البيئي وتخصيص نسبة من أرباح الشركات والمصانع لتوجهه لمكافحة التلوث.

إنشاء نظام ملائم للمعلومات والقيام ببحوث جميع المعلومات والمعطيات اللازمة لحل المشاكل الراهنة ودرء الأخطار المستقبلية وأخيرا تفعيل دور المجلس الوطني للبيئة لصيانة السياسة الوطنية المندمجة أو الصياغة السياسة الوطنية المندمجة في المجال البيئي ووضع مخططات ورسم الأهداف والأولويات والتنسيق بين كل الفاعلين وتقوية دور المؤسسات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وخلق التمثيليات الجهوية والمحلية في إطار سياسة اللاتركيز واللامركزية واعتماد استراتيجية وقائية وتكنولوجية متطورة وملائمة وكذلك المعالجة العلمية ولكل هذه الاعتبارات فإننا سنصوت بالإيجاب على هذه النصوص الثلاث والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذا لم يكن هناك تدخل للسيد الوزير ننتقل إلى التصويت على مواد مقترح قانون يتعلق بدراسة التأثير على البيئة.

الباب الأول من المادة الأولى:

الموافقون: إجماع

إذن سمحتم أعرض المادة 2 إلى المادة 20 للتصويت: إجماع

أعرض النص بكامله على التصويت: إجماع

إذن ننتقل إذا سمحتم إلى القانون المتعلق بحماية مقترح قانون يتعلق بحماية واستصلاح البيئة. ألان أعرض المادة الأولى على التصويت: إجماع. إذن كذلك أعرض المادة 2 إلى المادة 80 على التصويت: إجماع.

أعرض النص بكامله على التصويت: إجماع ننتقل كذلك إلى التصويت على مقتضيات مقترح قانون المتعلق بمكافحة تلوث الهواء أعرض المادة الأولى على التصويت.

الموافقون: إجماع

إذن هذا القانون كذلك، أعرض المادة 2 إلى المادة 26 على التصويت: إجماع.

أعرض النص بكامله على التصويت: إجماع.

شكرا السادة المستشارون، شكرا السيد الوزير، نهنئكم على هذا الإجماع ونتمنى لكم التوفيق.

ونعلن عن اختتام هذه الجلسة وشكرا.